

"التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الرشيد" "Political Socialization and the consolidation of the good governance culture"

د. سارة دباغي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة الجزائر 3، الجزائر

الملخص:

تعتبر الثقافة السياسية جوهر عملية التنشئة السياسية و وظيفة من أهم وظائفها، من خلال نقلها وخلقها ومن ثم تغييرها للثقافة السياسية، فالتنشئة السياسية هي عملية تلقين للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وتعليم الفرد معايير سياسية، ومن هنا نسعى للبحث عن أفضل الأساليب والممارسات التي على مختلف مؤسسات التنشئة تبنيها لتكريس ثقافة الحكم الرشيد، ثقافة قوامها قيم الديمقراطية والحرية والمساواة وسيادة القانون والنزاهة، لتشكيل جيل واع ومساهم ومساءل يعمل على المشاركة في بناء منظومة حكم رشيد، التي أساسها دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات التي تضمن للمواطنين حقوقهم وحرّياتهم لتحقيق الإستقرار والتنمية.

الكلمات المفتاحية: التنشئة السياسية – ثقافة قانونية مساهمة – الحكم الرشيد – الوعي السياسي.

Abstract:

We consider the political culture as the essence of the political socialization process and one of its most important functions; through its transfer, creation and then changing it to the political culture. We can conclude that the political socialization is the process of indoctrination for knowledge, values, apolitical behaviors and teaching the individual the political criteria.

From here we try to search for the best methods and practices that different institutions of socialization must adopt to dedicate the culture of good governance; a culture that's based on values of democracy, freedom, equality, rule of law and integrity to form a conscious, participatory and accountable generation that will participate in building a system of good governance and a state institutions that guarantees to citizens of their rights and freedoms to achieve stability and development.

Key words:

Political Socialization - Legal Culture – Contribution - Good Governance - Political Awareness

مقدمة:

إن بناء منظومة حكم راشد يتطلب نظاما ديمقراطيا، يقوم على أسس ومبادئ تعدد حجر الزاوية للتأسيس لنظام سياسي وإجتماعي وإقتصادي سليم ومن هذه المبادئ: سمو الدستور، السيادة للشعب التعددية الحزبية، التداول السلمي على السلطة، هذه السلطة التي تكتسب شرعيتها من إنتخابات حرة ونزيهة، وهذا ما تضمنه دولة القانون القائمة على سيادة القانون وضمن الحقوق والحريات من خلال قضاء مستقل ومحيد، وتمثل هذه القيم والمبادئ جوهر الثقافة السياسية المدنية، التي على عملية التنشئة السياسية غرسها ونقلها عبر الأجيال، لبناء جيل يتميز بالوعي وثقافة سياسية مساهمته قائمة على الإهتمام بالأمور السياسية والمشاركة في صنع القرار، ومراقبة الحكومة ومساءلتها على أعمالها فللتنشئة السياسية دور مهم في ترسيخ وتكريس ثقافة الحكم الرشيد من خلال تنشئة أفراد المجتمع على قيمه ومبادئه من احترام القانون، حرية التعبير، المواطنة، النزاهة، الشفافية، المساءلة، وهذا ما تقوم به مختلف المؤسسات والهيئات من الأسرة إلى المدرسة والجامعة والمسجد والمراكز التثقيفية والسلطات العامة والمحلية، وهذا بالإعتماد على مختلف الوسائل والأساليب لتكريس هذه الثقافة القانونية بالعلم بالقوانين واحترامها والثقافة السياسية المساهمة، ومن هنا جاءت إشكالتنا كالتالي: فيما تكمن أهم الأساليب والممارسات التي من الضروري على مختلف مؤسسات التنشئة السياسية اعتمادها لنشر وترسيخ ثقافة الحكم الرشيد؟ وللإجابة على هذه الإشكالية ندرج المحاور الأساسية التالية :

1. ماهية التنشئة السياسية والثقافة السياسية.
2. أساليب التنشئة السياسية لغرس قيم ومبادئ الحكم الرشيد في المجتمع (ثقافة سياسية مساهمة وديمقراطية).
3. مقومات الثقافة القانونية والسلوك الديمقراطي لبناء منظومة الحكم الرشيد .

1 – ماهية التنشئة السياسية والثقافة السياسية:

1.1. ماهية التنشئة السياسية:

عرف القرن 20 م اهتماما كبيرا بالتنشئة السياسية وهذا منذ صدور كتاب "هربرت هايمان" بعنوان "التنشئة السياسية" عام 1959م، وبعده ظهرت عدّة دراسات نظرية وأعمال تطبيقية في موضوع التربية الإجتماعية والسياسية، ويرجع هذا الإهتمام في تلك الفترة لعدة عوامل أهمها¹:

¹ . كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر و التوزيع، ط1، الكويت 1987، ص 323 _ 324 .

- أزمة التكامل القومي التي تعاني منها أغلب المجتمعات لكن بدرجات متفاوتة، فأغلب دول العالم خاصة الدول النامية تضم جماعات عديدة متباينة عرقيا ولغويا ودينيا، وهذا ما جعل من مطلب بناء أمة ضروريا وعاجلا لاستيعاب هذا التنوع، وهذا من خلال عملية التنشئة السياسية التي تعمل على خلق شعور عام و قوي بالهوية القومية.
 - إطلاق عمليات تحديثية إقتصادية وإجتماعية وسياسية بدول العالم الثالث خصوصا الدول المستقلة، فنجد هنا أن عملية التنمية تتطلب إلى جانب تطوير الأبنية السياسية وتحقيق التمايز البنائي والتخصص الوظيفي، تبني نسق من القيم السياسية الحديثة محل المنظومة القيمية التقليدية وتعتبر التنشئة المخططة والمستمرة السبيل والحل لإحداث التطور.
 - كما كانت تعرف تلك الفترة صراع أيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، كل من هما يسعى لتفوق وسيادة أيديولوجيته، وهذا ما يتطلب جهودا تثقيفية وتربوية متواصلة لتلقين المواطنين مثل ومعتقدات كل أيديولوجيا.
 - إضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي زاد من تطلعات الأفراد، فكثر وتتنوع مطالبهم التي يعجز النظام عن تلبيتها نتيجة لعامل الندرة، مما قد يؤدي إلى تأثر الاستقرار السياسي، وهنا تلجأ الدولة للتنشئة السياسية لما لها من دور كبير في تحقيق الإنسجام، من خلال ما تنشره من قيم الولاء والمواطنة والتعلق بالوطن دون أن يكون ذلك مقتصر على ما يتحصلون عليه.
- ونظرا لأهمية مفهوم التنشئة السياسية والدور الذي تلعبه في إستقرار الدول عرفت إهتمام العديد من المفكرين والذين عرفوها وفق إتحاهين رئيسيين وهما¹:
- الإتحاه الأول وهو الأكثر انتشارا يعرفها أنها: "عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن"، وفي هذا الإطار نجد أيضا تعريف لـ "Herbert Hyman" "هربرت هايمان": "تعلم الفرد معايير إجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع، والتي تساعد على أن يتعايش سلوكيا معها"²، كما نجد تعريف آخر لـ كينيث لانجتون: "تشير التنشئة السياسية في أوسع معانيها إلى كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل"³.

¹ (1). ثامر كامل محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص 123.

² (2) Herbert Hyman: Political Socialization, in The Psychology of Political Behavior, New York, Free Press of Glencos, 1959, P. 25.

³ (3)- كمال منوفي، مرجع سبق ذكره، ص 325.

كما نجد تعريف أكثر تفصيلاً لـ "Fred Greenstein" فريد جرينستين: "التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف و القيم و السلوكيات السياسية و خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع"¹.

أما الاتجاه الثاني فيعرفها على أنها: "عملية من خلالها يكتسب المرء تدريجياً هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته و قضاء مطالبه بالطريقة التي يراها مناسبة"²، ونجد هنا أنه لم يتم التركيز على الإستمرارية والتوافق ولكن على التغير والإختلاف، ومن هنا فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن التنشئة تسعى لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة ترى النخبة الحاكمة ضرورتها للإنتقال بالمجتمع من التخلف إلى التطور.

وبالجمع بين هذين الاتجاهين نتوصل إلى تصوّر شامل لمفهوم التنشئة السياسية، والذي يضم العناصر التالية³:

- التنشئة السياسية ببساطة هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية وإجتماعية ذات دلالة سياسية.
- التنشئة هي عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة
- تلعب التنشئة السياسية ثلاثة أدوار رئيسية وهي نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، خلق الثقافة السياسية، ثم تغيير الثقافة السياسية .

ووفقاً لهذه التعريفات نجد أن عملية التنشئة السياسية تتمحور حول عدة عناصر ومن أهمها :

(1) الهوية: وهي مرتبطة بمعرفة الشخص من يكون، وتعبر عن شعور داخلي مكوّن من عدة مشاعر كالشعور بالوحدة أو الإلتواء، التجانس، القيمة، الثقة⁴. وهي تمثّل رابطة روحية ضميرية بين الفرد وأمتّه التي يفتخر بها، فهي مجموعة من المقوّمات تتمايز بها الأمم عن بعضها وتمثّل جوهر عملية بنائها⁵، وتسعى الأمة للحفاظ عليها لضمان إستقرارها وإستمرارها في مواجهة مختلف الأزمات

¹ - Fred Greenstein, *Political Socialization*, International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol 14, 1968, P. 551.

² . ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

³ . كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 325.

⁴) Alex Mucchielli: *L'Identité*, Paris, PUF, 1994, p. 5.

⁵ . انظر:

- وداد سعدي: التنشئة السياسية للكشافة الإسلامية الجزائرية: تاريخ و عبر، مجلة فكر و مجتمع، العدد 31، بن عكنون، طاكسيج للدراسات، 2016، ص 120.

- كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 154 _ 155.

والمصاعب، ويكون هذا بالتأييد المستمر لها وإعتزاز أفرادها بها والولاء لها، ومن أهم هذه المقومات نجد الدين، اللغة، الأصل، التاريخ، العلم.

(2) الولاء: ويمثل شعور وجداني تجاه جماعة ما أو دين أو فكرة ما من خلال تأييدها والإخلاص لها والتضحية في سبيلها، وبذلك فهو اتجاه نفسي إجتماعي ذو جانب عاطفي وجانب سلوكي يدفع الفرد إلى إنتهاج سلوك معين مرتبط بإنتمائه لوطنه¹.

(3) الإخلاص و التفاني: للتنشئة دور كبير في خلق قيم الإيثار والتفاني في خدمة الوطن وتقديم مصلحته على المصالح الخاصة، والمشاركة في الأعمال التطوعية خاصة في أوقات الحوادث والكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية.

(4) القيم السياسية العليا: إذ للتنشئة دور مهم في تحديد أوليات القيم العليا، هذه القيم التي تركزها جميع الديانات وخاصة الدين الإسلامي فهي تمثل المبادئ والقواعد التي تنظم حياة الأفراد وتلقن من خلال مختلف مؤسسات التنشئة من الأسرة و المدرسة إلى مختلف المؤسسات الرسمية و المدنية. فنجد مثلاً أنّ في الأنظمة الإسلامية يتم التركيز على العدالة و تعتبرها مصدر كل القيم في حين في الأنظمة الرأسمالية تركز على الحرية بينما الاشتراكية على المساواة²، وهذا يعني أنّ الأنظمة هي التي ترتب القيم و تحدّد الأولويات السياسية و الإجتماعية لضمان إستقرارها، كما تعدّ القيم إطاراً مرجعياً للفرد فتشكّل شخصيته وتحدّد سلوكه وردود أفعاله.

(5) السلطة: وهنا تعمل التنشئة السياسية على إقناع الأفراد بقبول السلطة السياسية و ما يتبعها من رموز، وأتّما الوحيدة الممثلة للدولة سياسياً من جهة و تمثل المواطن الذين انتخبوها من جهة أخرى والذي بدوره يتعاون معها وتتميّز علاقته بالولاء لها، ولكن هذا لا يمنع أن يراقبها ويحاسبها ضماناً لخدمة الصالح العام.

(6) النظام السياسي و مستوى أدائه: ونعني به مدى قدرات النظام السياسي على تحقيق الأهداف التي أعلنها، وهنا يسعى النظام إلى غرس قيم الإنجاز والأداء في نفوس الجيل الصاعد وقيم المساندة والموافقة على برامج و سياساته وأتّما تهدف لتحقيق المصلحة العامة، وهذا للمحافظة على وحدة المجتمع ومشروعية السلطة السياسية.

كما تسعى التنشئة السياسية من خلال هذه المحاور أن تؤدي العديد من الوظائف ومنها:

¹ . عبد الوهاب عبد التواب: دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني لدى طلابها، مجلة دراسات تربوية، العدد 56، 1993، ص 118.

² . جيلالي بوحامدة و محمد آدم محمد: واقع تحقّق الأهداف التربوية للتنشئة السياسية في المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جوان 2010، ص 14.

1. بلورة قيم العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة: وهذا يعني بناء الجماعة السياسية والتي عرّفها كارل دويتش أنّها: "مجموعة من الأفراد الذين تعلموا الإتصال فيما بينهم من أجل فهم مشترك وأفضل وأبعد من مجرد تبادل السلع والخدمات"¹، كما تعمل على منع تفككها أيضا وهذا من خلال التربية والتعليم اللذان يعتبران من الأدوات الأساسية لتنظيم الولاء للسلطة وطاعة إرادة الجماعة السياسية.

2. التنشئة والمشاركة السياسية: تسعى التنشئة السياسية إلى توسيع مشاركة الفرد في الحياة السياسية، هذه المشاركة التي تتأثر بكمية ونوعية المنبّهات أو المؤثرات التي يتعرض لها، ولكن وحدها لا تكفي لدفع الفرد للمشاركة إنما يجب توقّر الإهتمام السياسي، الذي يكتسبه من تنشئته فمثلا: الشخص الذي ينشأ داخل المجموعات الأولية كالأسرة والمدرسة على أسلوب ديمقراطي قائم على التحاور والمشاركة في اتخاذ القرارات، فيكون الشخص أكثر ميلا للمشاركة السياسية من شخص خضع لتنشئة سلطوية²، هذا يعني أنّ القيم والمعارف التي يكتسبها الفرد من عملية التنشئة هي التي تؤثر في استجابته لمختلف المنبّهات السياسية.

3. التنشئة والثقافة السياسية: بإعتبار أنّ التنشئة هي تلقين الفرد وتعليمه القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافة السياسية هي القيم والمعتقدات والاتجاهات التي تحدّد السلوك السياسي، فإنّ التنشئة السياسية من خلال مختلف مؤسساتها تعمل على نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر حسب قول "كينيث لانجتون" وتقوم بخلق ثقافة وتغييرها، فهي تسعى إلى تنمية الوعي وقيم العمل الجماعي والتسامح والقبول بالآخر، والمواطنة والانتماء والولاء لدولة القانون والمؤسسات التي تسعى لخدمة مواطنيها.

4. التنشئة والتجنيد السياسي: ونقصد بذلك دورها في بناء نمط مشترك من التفكير من خلال عملية التجنيد السياسي والذي يعني تقلّد الأفراد للمناصب السياسية سواء بإرادتهم ووفق دوافع ذاتية أم وجّهوا إليها³، وأن شاغلي هذه المناصب من ثقافات فرعية مختلفة هنا تصبح التنشئة السياسية الفعّالة عملية ضرورية لمدهم بالمعارف والمهارات السياسية لتحقيق الانسجام، من خلال عمليات التجنيد الإنتقائي والبرامج التدريبية والتثقيفية.

5. التنشئة و الإستقرار السياسي: تعدّ هذه العملية ضرورية لضمان استقرار و استمرارية النظام و هذا وفق بعدين، البعد الأفقي و الذي يعني وجود اتساق بين قيم و اتجاهات و سلوكيات أفراد

⁽¹⁾ _ ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁽²⁾ _ كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

⁽³⁾ _ براك صنت الرشيد و أحمد عبيد الرشيد: دور المدرسة في التنشئة السياسية لطلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت، المجلة التربوية، العدد 113، الجزء 1، جامعة الكويت، ديسمبر 2014، ص 107.

الجيل السائد وهذا ما يضمن التلاحم والترابط، والبعد الرأسي وهو أنّ الجيل القائم ينقل ثقافته إلى الجيل اللاحق .

1.2. ماهية الثقافة السياسية:

أما مفهوم الثقافة السياسية فتعود جذوره إلى فلاسفة الإغريق الذين طرحوا مفهوم الفضيلة المدنية بمعنى التمسك بالقيم، وذكرت القيم مع ضرورة التمسك بها في مختلف الديانات السماوية وخاصة الدين الإسلامي¹، وذلك في عدّة آيات من القرآن الكريم ومن هذه القيم ما هي قيم فردية (الصدق، الصبر، العفو، الكرم، التواضع)، قيم اجتماعية (التعاون، التكافل الاجتماعي، التضحية)، قيم سياسية (الشورى، الأمر بالمعروف، النصيحة، الأمانة، المساواة، الطاعة)، ومن هذه الآيات نجد: الحث على قيمة الشورى في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) [الشورى: 38]. وقوله تعالى في الحث على قيمة التعاون: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) [المائدة: 2]، وقيمة الأمانة في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) [المؤمنون: 8] إضافة إلى الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) [آل عمران: 110]²، ومن هنا نجد أنّ القرآن الكريم يحرص على غرس القيم الأصيلة والفضيلة في الفرد والمجتمع .

أما البحوث الفكرية في مجال الثقافة السياسية فتعود إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت" Ruth Benedict و "مارجريت ميد" Margaret Mead³، والتي سعت للكشف عن القيم والمعتقدات التي تميّز ثقافة ما في إطار دراستهم للطابع القومي، في حين ظهور المفهوم يعود الفضل فيه لـ "غبرائيل الموند" وهذا في بحثه حول "النظم السياسية في الدول النامية"، ثم طوّره في كتابه حول "الثقافة المدنية" الذي صدر عام 1936م⁴، ثم فترة الخمسينيات من القرن 20م والدور الذي لعبته المدرسة السلوكية التي بذلت مجهودات كبيرة لصياغة مفهوم الثقافة السياسية وتطويره من أجل تفسير جوانب عدّة في النظم السياسية، ومن روادها غابرييل الموند وسيدني فيربا ولوسيان باي وآخرون، كما تطوّر هذا المفهوم في إطار الدراسات التنموية لأنها تمثل عناصر أساسية في مراحل التنمية، و هذا من خلال الانتقال بالنظم السياسية من المرحلة التقليدية إلى الحديثة أي بالانتقال إلى نمط ثقافي عقلائي يعكس مستوى متقدّم من الوحدة الاجتماعية و إزدهار القيم الديمقراطية و مبادئ الحكم الراشد.

⁽¹⁾ - جيلالي بوحامة و محمد آدم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁽²⁾ - إبراهيم العبيدي: مفهوم القيم في القرآن الكريم، على الموقع: http://mawdoo3.com/مفهوم_القيم_في_القرآن_الكريم

⁽³⁾ - نبيل حليلو: التنمية و الثقافة السياسية: أية علاقة؟، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 8، جوان 2012، ص 26.

⁽⁴⁾ - عبد الخالق عبد الله: حكاية السياسة، ط1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2006، ص 123.

وقد قال عنها الموند أهما: "تتعلق بالظواهر السياسية فقط واعتبرها مستقلة أي ثقافة خالصة بوسعها أن تعزل التوجهات السياسية للأفراد"¹ أي أنّ الثقافة السياسية تبرز توجهات الأفراد وسلوكياتهم السياسية، وعرفها أهما: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، و تجاه دوره كفرد في النظام السياسي"².

وعرفها لوسيان باي أهما: "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي"³، ونجد أنّه ركّز من خلال تعريفه على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، كما اعتبرها سيدني فربا: "المعتقدات الواقعية و الرموز التعبيرية والقيم التي تحدّد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره"⁴، أي ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأفراده حكما و محكومين.

أما اريك روى: "نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية"⁵، ويقصد أهما تمثّل المفاهيم الفردية عن الصواب والخطأ و الصالح والفساد في الشؤون السياسية، أي أنّ العواطف تعمل على تعزيز القيم والمعتقدات تجاه الواقع السياسي.

وتتميّز الثقافة السياسية بعدة خصائص من أبرزها:

- يتمثّل جوهرها في القيم و الاتجاهات و السلوكيات و المعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- تعدّ الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع و تتأثّر بها.
- الثقافة السياسية هي حوصلة لتاريخ المجتمع من جهة والخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة السياسية من جهة أخرى.
- كما تتميز بعدم الثبات والتغيّر حتى ولو يكون هذا التغير طفيفا وبطيئا، وتتحرّك في حجم ومعدّل هذا التغير مجموعة من العوامل من بينها: معدّل التغيّر في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيّر الثقافي وحجم الإستثمارات التي يمكن توفيرها لتجسيده، مدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الأفراد.

¹ _ ثامر كامل محمد الخرزجي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² _ نبيل حليلو: مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ - Lucian Pye : Political Culture, International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol 12, 1968, p. 218.

⁴ - Sidney Verba: Comparative Political Culture, in Political Culture and Political Development, New Jersey, UP, 1965, P. 513.

⁵ _ كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

- رغم أنّ الثقافة السياسية في مجتمع ما تكون سائدة و يتّسم بها كل أفرادها، إلا أن هناك إمكانية الاختلاف الثقافي وهذا تبرره العوامل التالية: الديانة، الأصل، محل الإقامة، الحالة التعليمية المهنية، المستوى الاقتصادي.¹

ومن حيث مقومات الثقافة السياسية يرى كل من "غابرييل الموند" و "سيدني فيربا" أنّها تقوم على مجموعة من العناصر تتمثل في العناصر الإدراكية وهي كل ما نعرف حول المؤسسات والأحزاب رجال السياسة، والعناصر العاطفية والتي تمثل العواطف والمشاعر تجاه مؤسسات النظام أو صانعي القرار وهي تتراوح بين الانجذاب، الرفض، التعاطف، الإعجاب، الإحتقار وهي التي تقف وراء قرار وحكم الفرد العقلائي، إضافة إلى العناصر القيمية والتي تتكوّن من القيم، المعتقدات، المبادئ، المثل العليا والأيدولوجية، والتي تؤثر على السلوك السياسي.

وفي إطار هذه المقومات يمكننا التمييز بين الثقافة السياسية الرسميّة والثقافة السياسية غير الرسميّة فالرسمية تمثّل الأيدولوجية التي تتبناها الدولة، والأيدولوجية تعني نسق فكري متكامل يعتبر دليلاً ومرشداً للعمل والسلوك السياسي²، وهذا النسق يعطي للحياة هدف ويبرز الممارسات الإجتماعية والإقتصادية، وهناك عدّة أيدولوجيات: الليبرالية، الشيوعية، القومية، الفاشية، ويكون هدفها إما الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره، ثم المحافظة عليه بعد التغيير، وإذا توحد أفراد المجتمع على أيدولوجية واحدة وأهداف وقيم مشترك يؤدي هذا إلى توحيد المجتمع وإستقراره، في حين الاختلاف يؤدي إلى الإنقسامات والصراع داخل المجتمع الواحد، وعدم الإتفاق في تحديد طبيعة الحكم و طبيعة النظام الإقتصادي.

والثقافة غير الرسميّة هي السائدة عند الأفراد من معتقدات وقيم و اتجاهات، وكانت عدة محاولات من الباحثين لتحديدها ومنهم روبرت دال، سيدني فيربا و لوسيان باي، فنجد مثلاً: روبرت دال الذي اعتبر الثقافة السياسية عاملاً مفسّراً للمعارضة السياسية وحدد عناصرها في ما يلي³:

- التوجّه نحو حل المشاكل: وهنا حدد طريقتين لحل المشكلة إما بالتوجّه البراجماتي العملي والذي يعني مواجهة المشكلة في بدايتها دون تفكير علمي مسبق، أو التوجّه العقلائي المبني على تصور فكري علمي للمشكلة من خلال الربط بين الأسباب والنتائج.
- التوجّه نحو العمل الجماعي: وهنا تناول النظرة للعمل كيف يكون بين أهمية العمل التعاوني المشترك أو التوجّه الفردي القائم على النزعة الفردية والمصلحة الخاصة والحلول الذاتية للمشاكل وليس العمل الجماعي.

¹ _ كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 150_151.

² _ ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2009، ص 9493.

³ _ كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 153_154.

- التوجّه نحو النظام السياسي: وهنا يميز بين فريقين منهم من يتصف بالولاء والتعلق بالنظام، وفريق آخر يشعر بالإغتراب والعزلة عن النظام وعدم الإحساس بالمواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات.
- التوجه إلى الأفراد الآخرين: و تناول هنا علاقة بين أفراد المجتمع، فأن تقوم على الثقة المتبادلة أو الشك.

ونجد هنا أنّه بنى أفكاره على الأضداد فقط وهذا ما أخذ عليه على أساس أن هناك تصورات وسطية، في حين أنّ "سيدني فربا" حدّد محتواها في ثلاثة أبعاد وهي كالتالي¹:

- الإحساس بالهوية القومية: وقد اعتبرها أهم المعتقدات السياسية لأنّها مرتبطة بالإنتماء القومي والولاء للنظام السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار ما يتحصلون عليه، وهذا ما يدعّم مشروعياته وتجاوزته للآزمات والمشاكل التي قد تواجهه، كما يعد الشعور بالإنتماء والهوية القومية لبنة أساسية لبناء دولة المؤسسات أين يؤدي المواطنون واجباتهم ويتمتعون بالحقوق وعلى هذه الدولة القيام بوظائفها لتحقيق إحتياجاتهم.
- المخرجات الحكومية: وهنا تناول معتقدات الأفراد الناتجة عن سياسات وقرارات النظام السياسي والتي تختلف باختلاف نوع الثقافة السائدة، فتوصل أنه أين تسود الثقافة المحلية لا يبالي الأفراد بالسلطة المركزية، في حين أين تسود الثقافة القومية فيدرك الفرد أنّ بإمكانه التعبير عن مطالبه و أنّ الحكومة يمكن أن تحقّقها، وكلّما زاد إعتقادهم بشرعية الحكومة وإلزامية إحترام قراراتها كلّما سادت قيم سياسية تؤكّد على ضرورة الإمتثال لهذه القرارات، في حين إذا كانت نظرتهم للحكومة عكس ذلك تسود قيم مضادة لها و تعتبرها أداة تسلّط واستغلال.
- عملية صنع القرار: وهي المعتقدات الناتجة عن طريقة الحكومة في صياغة القرارات من خلال معرفة قواعد و أساليب اعداد القرار، فنجد مجتمعات تتمتع بثقافة مساهمته أين يسعى أفرادها للمشاركة في العملية السياسية وفي إتخاذ القرار ومجتمعات أخرى أفرادها لا يهتمون بالمشاركة إنّما فقط بما ينتج عن القرارات.

هذا في ما يخص تحديد فربا لمكوّنات الثقافة السياسية وقد ركز في ذلك على علاقتها بالنظام السياسي من خلال الإنتماء القومي و مدى تلبية الحكومة للمطالب و مدى المشاركة في صنع القرار. هذا في ما يخص محتوى الثقافة الرسمية و غير الرسمية التي يمكن أن تتطابقا، كما يمكن أن لا يكون هذا، وإن لم يوجد هذا التطابق تسعى الدولة إلى إحداثه من خلال إدخال المجتمع تحت أيديولوجية واحدة وهذا بمختلف وسائل الإقناع والإجبار، أي تقوم الدولة بفرض ثقافة وطنية بصورة رسمية، ويكون هذا من

¹ (كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 156.154).

خلال عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، تحت شعارات مختلفة من بينها بناء المواطن ووحدة الوطن، والإقناع تستخدم وسائل غير الدولة وتمثل في هيئات أخرى من مثل وسائل الإعلام والنوادي والأحزاب ومختلف منظمات المجتمع المدني وهذا للترويج لقيم ومبادئ وأفكار القوة السياسية الحاكمة، كل هذه العناصر والمقومات تشكل الثقافة السياسية لدى الأفراد، هذه الثقافة التي تختلف من بلد لآخر وقد تختلف حتى من فرد لآخر، فهي نتاج الواقع العام والتجارب الشخصية للأفراد، وتتوصل إليها ونذكرها من خلال دراسة تاريخية لتطور المؤسسات والقيم التي تكونها، ومن هنا نجد ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية السائدة وهي¹:

- (1) الثقافة السياسية التقليدية: ونجد هذا النوع من الثقافات في المجتمعات القديمة وقليلة التطور، أين تكون مشاركة المواطن في المواقع السياسية أو الحياة السياسية ضعيفة، وهذا لضعف الوعي السياسي وتدني تطور عناصر التلاحم والاندماج، إضافة إلى عزوف المواطنين ورفضهم الارتباط بالمؤسسات السياسية الوطنية، وهي بهذا ثقافات سياسية محلية مرتبطة بالقرية والأسرة والجماعة الإثنية والمنطقة، ونجدها في البنية التقليدية اللامركزية.
 - (2) الثقافة السياسية التابعة أو الخضوعية: وهي التي يكون فيها المواطن واعى و مدرك تجاه النظام السياسي وما يقوم به، لكنه لا يثق في فاعلية مؤسساته و قدرتها على تلبية إحتياجاته ومطالبه الاجتماعية، وهنا غالبا ما تكون فاعلية الإستجابة من النظام السياسي ضعيفة، وفي هذا الاطار نجد قول موريس ديفرجيه: "إنّ أعضاء النظام (الشعب) يعترفون بوجوده، ولكن هم سلبين تجاهه، وهم ينتظرون منه خدمات ويخشون عقوباته، ولكن لا يفكرون أنّهم يستطيعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموس"، ونجد هذا النوع من الثقافة في البنية السلطوية المركزية.
 - (3) الثقافة السياسية المساهمة أو المشاركة: ويكون المواطن هنا على درجة عالية من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال ونشط فيها، فهو يؤثّر في النظام السياسي بطرق مختلفة: كالإنتخابات، المظاهرات، الإحتجاجات، إضافة إلى ممارسة نشاطات سياسية مختلفة مثل عضوية حزب سياسي أو جماعة ضاغطة، ونجد هذه الثقافة في البنية السياسية الديمقراطية وهذا ما يساهم في تطوير المجتمع وترقيته بالتالي تحقيق التنمية.
- هذه الثقافات يمكن أن تسود المجتمعات بشكل منفصل، كما يمكن أن نجد نوعين أو الثلاثة في مجتمع واحد، و يرجع هذا للمستويات الثقافية و الحضارية للسكان.

¹ . انظر:

- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 102100.

- عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 124.

كما تعد الثقافة السياسية عامل مهما لإحلال الإستقرار السياسي و الإنسجام الإجتماعي، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يعزز من الإستقرار ويدعمه والعكس يهدده. وتؤثر على مجريات الحياة السياسية عامة والنظام السياسي خصوصا من خلال التفاعل مع قراراته وسياساته، وكيفية إتخاذ القرارات ومدى إستجابته للمطالب، لكن القوى السياسية ومن بينها الجهات الرسمية والمدنية لا تبقى دائما في جهة المتلقي وتنتظر ردود الأفعال، وتتأثر فقط بهذه الثقافة بل تسعى للتأثير وتحريك الجماهير وصياغة مواقفها، من خلال توعيتها لإتخاذ آراء ومواقف تنسجم مع اتجاهاتها وأهدافها السياسية وهذا من خلال عملية التنشئة السياسية.

2 - أساليب التنشئة السياسية لغرس قيم ومبادئ الحكم الراشد في المجتمع (ثقافة سياسية مساهمة وديمقراطية):

تعدّ التنشئة من العوامل الأساسية في تشكيل شخصية المواطن، كما أنّها تكسبه قيمه ومهاراته ومواقفه ومن هنا من الضروري الإعتماد عليها لبناء القناعات لدى الأجيال ونقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر أو خلق وتغيير الثقافة، ومن بين القيم التي يجب ترسيخها لدى الأجيال نجد القيم الأخلاقية-الدينية، المشاركة الإلتزام، الولاء للوطن، التسامح، الإحترام، المساواة، قبول الآخر، وفي هذا الإطار نجد أنّ من أهم وظائف التنشئة هي خلق و نقل ثقافة سياسية مساهمة قائمة على الأسس الديمقراطية و مبادئ الحكم الراشد^{1*}، وهي "ثقافة الحكم الراشد" يشارك فيها الفرد في تسيير شؤونه

* يعدّ مفهوم الحكم الراشد مفهوما محايدا، يعبر عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع و موارد لتطويره إقتصاديا و إجتماعيا، أما أصل كلمة "حكم" فتعود إلى اللغة الفرنسية و هذا في القرن الثالث عشر (UNESCO : *Medias et Bonne Gouvernance*) ، إذ تم استخدامها كمصطلح مرادف للحكومة فهي ترجمة لكلمة "Gouvernance" بمعنى فن و طريقة القيادة و التوجيه أو حكم شؤون منظمة، و التي تمثل دولة أو جماعة اقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة (Mohamed Cherif) Belmihoub; *Les institutions de l'économie de marche a l'épreuve de la bonne gouvernance*; Revue Idara, Ecole national d'administration, Alger, Algérie, 2005, P11. ، و بعدها ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستخدم على نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير العام، أما في أواخر الثمانينات والتسعينيات فقد عرف هذا المفهوم إنتشارا فعليا، و هذا نتيجة للتطورات التي عرفتتها الحياة السياسية، بدخول فواعل جديدة في التسيير لم يعد تسيير الشؤون العامة للدولة حكرا على الحكومة فقط، بل أخذ هذا المفهوم بعدا آخر و من هذه الفواعل نجد: مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، المؤسسات الربحية (القطاع الخاص)، وقد أصبحت هذه الفواعل شريكا في طرح الأمور و أخذ المبادرة في كثير من الأحيان، إذ أن الحكومة وحدها لم تعد قادرة على تلبية المتطلبات الجديدة للشعوب، و لهذا جاء هذا المفهوم الجديد لتلبيتها ووضع السياسات العامة التي تسيير وفقها الدولة. كما يعود هذا الإنشار الذي عرفه لإعتماده من قبل المؤسسات الدولية المانحة كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية، إذ جاء كمحاولة لتحسين أوضاع المجتمعات السائرة في طريق النمو، نتيجة للصعوبات التي وجدها هذه الدول في تطبيق برامج التعديل الهيكلي و الأخطاء في تسيير شؤونها، و قد أرجع هذا إلى غياب الشفافية و المساءلة في تسيير أمورها، و هذا ما أكده البنك الدولي عام 1992 في تقرير له حول الحكم الراشد و التنمية، إذ اعتبر أنّ الحكم الراشد هو مفتاح التنمية بالدول النامية، وهذا من خلال حسن تسيير مواردها الإقتصادية و الإجتماعية (كمال بلخيري و عادل غزالي: *متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي*، ورقة مقدّمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007، ص 415-416).

ويكون مؤثرا في إتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تمهده وتحقق المصلحة العامة، وفي هذا الخصوص نجد عدّة مبادرات ومنها الأعمال والأبحاث التي يقوم بها البنك الدولي*، الذي يعمل على اقتراح مقاربة بداعوجية من أجل تثقيف أجيال من المواطنين على مبادئ الحكم الرشيد.

وهذا لتتكوّن لديهم قناعة بقيمتها وأهميتها ومن ثمّ تنعكس في مواقفهم وتصرفاتهم مستقبلا¹، وهذا بهدف تكوين ممثلين جدد للشعب وفق هذه المبادئ وعبر مختلف الدول، يسعون لتجسيد مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق التنمية من خلال تلبية مصالح المواطنين ومكافحة الفساد.

كما أكدت تجارب دولية على أهمية التنشئة السياسية لتحقيق التنمية من خلال تنشئة أفرادها ليكونوا مواطنين قادرين على استيعاب حقوقهم الديمقراطية وممارستها، وهذا ما أظهرته دراسة قام بها الباحث "أمارتيا سن" حول الديمقراطية ومحاربة الفقر، أين توصل أنّ من أهم العوامل التي ساهمت في المعجزة الآسيوية رغم خضوع دولها لحكومات متسلطة، هي التربية التي تلقوها في المدارس الابتدائية التي توفر لهم الأدوات الضرورية لإدراك حقوقهم والمطالبة بها².

وفي هذا الإطار ولبناء ثقافة حكم راشد تقوم على الشفافية والمساءلة ومقاومة الفساد، يرى المفكر "أنطوان مسرة" أنّ هذا مرتبط بمفهومين أساسيين هما: القاعدة الحقوقية و المال العام.³

كما عرف هذا المفهوم تعدّدا في التعاريف من هيئات و باحثين، حيث عمل خبراء البنك الدولي دانيال كوفمان(D.Kaufman) و آرت كراي(Aart Kraay)، منذ أكثر من خمسة عشرة سنة للوصول إلى مفهوم أكثر دقة حول الحكم الرشيد، فكان ذلك عام 2000 حسب ما ورد في مجلة "Finances et Developpement"، تحت عنوان "تسيير الشؤون العامة، من التقييم إلى العمل" فعزاه أنّه: " القواعد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في الدولة"، وتتمثل هذه القواعد والمؤسسات في ما يلي¹:

1. العملية التي من خلالها يتم اختيار حكومات مسؤولة و مراقبتها و تغييرها.
2. قدرة الحكومات على حسن تسيير مواردها وبلورة و تنفيذ سياسات ناجحة و عادلة.
3. احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية و الإجتماعية .

(Brahim Lakhlef: *La Bonne Gouvernance*, Dar el Khaldounia, Alger, 2006, p 10).

* يعتمد البنك الدولي في إستراتيجيته على تهيئة نخبة جديدة من ممثلي الشعب، و هذا بتكوين الجامعيين و المثقفين و أصحاب الاختصاص من خلال "معهد البنك الدولي" و مجموعة المنشورات الصادرة عنه و الدراسات حول واقع الحكم الرشيد في دول العالم، إضافة إلى البرامج الدولية لتشكيل الإدارة المدنية و ذلك برعاية عدّة دول، من بينها كندا و إسبانيا. كما دعمت هذه العملية منذ 1996 مراكز جامعية كثيرة مثل "Canadian Urban Institute" و التي أقامت مؤتمرات و نقاشات كثيرة حول الحكم الرشيد، و هذا ما نجده في: (نادين الفرنجي: مثلث النهضة التنمية و التربية و الحكم الصالح، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2012، ص 74.73). و

Jean Pierre Gaudin: *Pourquoi La Gouvernance ?* Presse de la Fondation Nationale Des Sciences Politiques, Paris, 2002, p. 74.

1 (نادين الفرنجي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2 (حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية بيروت، ط1، 2004، ص 117.

3 (أنطوان مسرة: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص.134.135.

- القاعدة الحقوقية: وهي أنّ التأسيس للعلاقات الاجتماعية والسياسية يقوم على معايير حقوقية ضامنة للمساواة والعدالة وعدم التمييز وليس على القوة والنفوذ.
- المال العام : وهو ناتج عن مساهمات أشخاص طبيعيين أو معنويين بصفة طوعية أو إجبارية في نفقات تفرضها الحياة المشتركة، وهو المال المخصص للدولة والمؤسسات العامة والبلديات بمعنى مختلف الهيئات التي هدفها المنفعة العامة، والمواطن بصفته شريك أساسي في المال العام فأبي تعد على هذا المال هو تعد على مصالح المواطنين والخدمات الموجهة إليهم.
- ولبناء قيم و مبادئ المحافظة على المال العام ومكافحة الفساد، من الضروري الإعتماد على تشريعات سلوكية والتي تهدف إلى¹:
 - تعزيز التوجّه الديمقراطي للإدارة في علاقتها بالمواطنين.
 - تحقيق الشفافية ومسؤولية الإدارة تجاه المواطن.
 - بناء الثقة بين المواطن المساهم والإدارات العامة التي تتولى الجباية والإنفاق.
 - تعزيز المواطنة الضريبية لأنّ المواطن المساهم في الأعباء العامة في إطار التضامن الوطني من حقّه المشاركة والمساءلة والمحاسبة.
- كما يرى أنطوان مسرّة أنّ من أبرز أهداف تشكيل هذه الثقافة وفق هذين المفهومين، هو تنمية الإدراك الحسي عند أفراد المجتمع على أنّ التعدي على المال العام وخرق القواعد الحقوقية يؤثّر في نوعية حياتهم ومصالحهم.
- ومن القيم الضروري أيضا لتربية وتنشئة الأجيال للوصول إلى جيل واع وفاعل نجد قيم المواطنة وحقوق الإنسان، فعلى الأنظمة أن تحرص على إعلاء قيم المواطنة وضمان احترام حقوق الإنسان باعتبارها مبادئ ذات قيمة عليا، وهذا معرفيا وتطبيقيا من خلال تكوينهم وتربيتهم على مختلف الحقوق من الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، إضافة إلى ضرورة ممارستها وأن يؤمن بها وجدانيا مع الاعتراف بها للآخرين أيضا، ويكون هذا من خلال²:
- الإرتقاء بهذه الحقوق والحريات إلى مستوى الضمانات الدستورية، وهو ما يمنع من وضع قوانين و أنظمة تنتهكها أو تجور عليها.
- تنظيم وسائل عملية لحماية تلك الحقوق من مثل فرض الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وعلى القوانين المتعلقة بالحريات.

¹ (أنطوان مسرّة، مرجع سابق، ص 136.

² (- ثامر كامل محمد: المجتمع المدني و التنمية السياسية، ط2، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012، ص 101.

- توفير آليات ووسائل تعمل على كشف المخالفات والانتهاكات (الشفافية، حرية التعبير، حماية المبلغين، المساءلة).

ومن هنا لتنشئة هذه الأجيال وتشكيل ثقافة سياسية مساهميتها لديها، وليكونوا أفرادا واعين ومشاركين في الحياة السياسية ومؤثرين فيها، من الضروري الإعتماد على عدّة وسائل وأساليب وهذا حسب كل مؤسسة من مؤسسات التنشئة ومنها ما يلي:

(1) الأسرة: إذ تعتبر من أبرز مؤسسات التنشئة السياسية، ففيها يبدأ الفرد باكتساب الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع، كما أن قدرة الأسرة على التأثير والدور الذي تلعبه يرجع إلى عدّة عوامل ومنها¹:

- المركز الخاص للأسرة: وهذا لأن الأسرة تعدّ المصدر الوحيد الذي يشبع حاجات الطفل المادية والمعنوية لعدّة سنوات، وهذا ما يدفع بالطفل إلى الأخذ بقيم واتجاهات الأولياء².
- فلسفة وقيم الأسرة: إذ أنّها توفرّ قيما واتجاهات يدركها الطفل ويخزّنها في ذاكرته، ولكن هذا لا يعني ضرورة تطابق قيم الأولياء والأبناء، فهناك عوامل أخرى ومنبهات تؤثر عليهم و قد تؤدي إلى الاختلاف ومنها التغيّر الاجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي.
- طرق تربية الطفل: وهو الأسلوب المعتمد لنقل الخبرات والمعتقدات والمعارف الاجتماعية والسياسية للطفل، لأنّ الطريقة أيضا مهمّة ليس فقط ما يتلقاه، فالأسرة التي تنشئ أطفالها وفق قيم سلطوية يكتسبون قيم الإكراه والفردية ويكونون سلبين تجاه الحياة السياسية، في حين الأسرة التي تعتمد على أسلوب ديمقراطي قائم على الحوار والمشاركة، فترسخ قيم الحرية والاهتمام والمشاركة السياسية.

(2) المدرسة والمؤسسات التعليمية: للمدرسة دور مهم في عملية التنشئة السياسية، وهي مؤسسة إجتماعية رسمية تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة وتوفير الظروف المناسبة لتكوين النشء ونظرا لأهميتها تعتمد عليها المجتمعات لفرض أيديولوجيتها وتلقينها للأجيال، وهذا من خلال التثقيف السياسي وطبيعة النظام المدرسي³، فالتثقيف يتم من خلال مواد معينة أو محتوى صريح للمقررات كالتربية الوطنية والمدنية، والتربية الدينية والدراسات الإجتماعية كالتاريخ، والهدف من

¹ (كمال المنوي، مرجع سبق ذكره، ص 334333).

² - S. A : Les Processus de Socialisation et la Construction des Identités Sociales, Cned_Académie en ligne Séquence 6_SE 11, P 6_7.

³ (براك صنت الرشيدي و أحمد عبيد الرشيدي: مرجع سبق ذكره، ص 109.108).

تدريس هذه المواد هو تعريف التلاميذ بحكومات بلدانهم وتوجيه سلوكهم، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفوسهم، مما يغذي شعورهم بالتفاخر والهوية القومية.

أما طبيعة النظام المدرسي فيعني أسلوبه وفعالياته ونشاطاته المصاحبة للبرنامج المقرر، بهدف تشكيل الشعور بالفاعلية الشخصية وتحديد النظرة تجاه البناء الاجتماعي القائم، وهذا ما يدعّمه نوعية المدرسين فكلاً كانوا متمكنين في موادهم، و مؤمنين بقيم النظام السياسي وملتزمين بها في تصرفاتهم بمعنى كلاً كان هناك تطابق بين القول والفعل، كلاً كانوا قدوة لتلاميذهم وتمكنوا من غرس هذه القيم في نفوسهم، إضافة إلى علاقتهم بتلاميذهم ومدى نجاعة وإسهامات التنظيمات أو الهياكل المدرسية في إدارة المدرسة.

كما للمؤسسات التعليمية دور في تكوين الأفراد على سلوكيات و ممارسات قائمة على قيم الحكم الراشد و مكافحة الفساد و هذا من خلال ¹:

- تنمية النقاش العام و الحوار حول مختلف القضايا لبثورة رؤية مشتركة حول موضوع مشترك مع تحديد الحقوق و الواجبات.
- توفير وسائل وأدوات تعليمية حول المال العام والشفافية والمساءلة وتكون مكتملة لمضمون برامج التربية المدنية.
- التشجيع على الإبداع والابتكار والتكيف والصمود من أجل الصالح العام، من خلال المساهمة والتطوع في أنشطة وبرامج تؤثر في السلوك، وهنا قدم أنطوان مسرة مثالا عن تطوع تلميذ أو مجموعة من التلاميذ للإعتناء وصيانة شجرة أو رصيف أو حتى مرفق عام في مدرسة أو جامعة والتوعية بضرورة الحفاظ عليه، وهذا من شأنه تدعيم روح المسؤولية وخدمة المصلحة العامة.
- تحويل مطلب الشفافية إلى تساؤل يومي، يثير إهتمام الأفراد حول حقهم في الوصول إلى المعلومة حول المال العام كيف يخطط له وكيف ينفق وهل حقيقة يخدم المصلحة العامة.
- إشراك التلاميذ والطلاب في بعض مشاكل الصيانة للمؤسسات، والتي تضررت بفعل الإهمال أو التعدي وسوء الاستخدام، وإعلامهم من خلال منشورات عن تكاليف هذه العمليات ليدركوا فيتعضوا ويحافظوا على ما يمتلكون.

(3) جماعات الرفاق: وهي تمثل بناء اجتماعي غير رسمي يضم مجموعة من الأفراد إجتمعا نتيجة لتقارب بينهم في السن أو قرب محل الإقامة أو تماثل الوضع الطبقي، أو وحدة المكان الذي يلتقون فيه كالمدرسة والنادي أو محل العمل، وغالبا ما تتميز هذه العلاقات بالتكافؤ والإحترام

¹ . أنطوان مسرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 138.139.

المتبادل إضافة إلى التفاعل الشخصي المباشر¹. كما أنّ لهذه الجماعات تأثير كبير على قيم واتجاهات أعضائها، وهذا لشعور أفرادها داخلها بقيم النّدية والديمقراطية والحرية أكثر من شعورهم بها في العائلة، وهذا للطريقة التي يتم بها التلقي فمن العائلة والمدرسة يكون بشكل رأسي من فوق إلى تحت في حين مع الأصدقاء يكون بشكل أفقي²، كما توفر لهم مجالا واسعا للتعبير والتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية وهذا ما ينعكس على ثقافتهم، فتؤكد ما اكتسبوه قبلا في الأسرة و تعزز ثقافتهم السياسية خصوصا إذا كانت لأعضاء المجموعة نفس الاتجاهات أو الانتماءات كالطبقة، الدين، المهنة، العرق، أو تقوم هذه الجماعات بغرس قيم ومفاهيم جديدة إذا كانت ثقافة أعضائها مختلفة على ثقافة الأسرة.

(4) المؤسسات الدينية: ونعني بها المساجد، الكتاتيب، المدارس القرآنية، والتي تعتبر من أقدم مؤسسات التنشئة السياسية، فهي تعدّ المواطنين لممارسة شؤون حياتهم وتنظم العلاقات بين الحاكم والرعية وفق قيم متنوعة يتم تربيته عليها تهدف إلى تقويم سلوكهم وتعزيز حس المواطنة لديهم، مع التأكيد على تحمّل المسؤولية وما ينجر عنها من جزاء فنجد الثواب للمحسن والعقاب للمسيئ بكل عدالة ومساواة ما يدفعهم لتحمل نتائج أفعالهم، وهذا سعيًا لتوحيد الأمة ومكافحة مظاهر الظلم والفساد ونستشف هذا من خلال أحكام القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والتي يعمل على نقلها وتوضيحها وتنشئة النشء عليها كل من الأئمة والمرشدون في مختلف هذه المؤسسات، والذين يعتبرون بفضل علمهم وحكمتهم وهيبته الدينية بمثابة القدوة الحسنة في المجتمع، ويرجع هذا خصوصا لما لدور العبادة من مقومات تميّزها فهي أماكن مقدّسة وطابعها روحي-إيماني.

كما لهذه المؤسسات دور مهم في ضبط سلوك الأفراد وتوجيهه و هذا من خلال الفتوى الدينية والدروس، والتي تحتوي على العديد من القيم الاجتماعية والسياسية فنجد مثلا الحث على الشورى في الأمر، الأمانة، تحريم الفساد والمعاملات المشبوهة، النهي عن المنكر والأمر بالمعروف وهذا كلّ من شأنه أن يصوّب سلوك الأفراد ويعرفهم واجباتهم للالتزام بها وحقوقهم للمطالبة بها.

(5) الجمعيات الأهلية والأحزاب: تساهم هذه الجمعيات في عملية بناء المجتمع ونقل ثقافة من خلال عملية التنشئة السياسية بغرس مبادئ وقيم الولاء و الانتماء والتضامن في نفوس الأفراد من خلال الأعمال التطوعية، وبث روح العمل الجماعي في نفوسهم وترشيد سلوكهم، وإتاحة

¹ (كمال المنوي، مرجع سبق ذكره، ص 336).

² Cned_ Académie en ligne, op.cit., p. 8.

الفرصة لهم للمشاركة في صنع القرار والتعبير عن مواقفهم، بالإضافة إلى التثقيف ونشر الوعي السياسي، والمساهمة في خلق رأي عام مستنير وفعال يسعى لمقاومة الفساد، هذا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تكوين الاتجاهات والأفكار من خلال توجيه الفرد وإثراء الشعور بالمسؤولية لديه، وهذا بالربط بين المصلحة الفردية والعامة، كما تقوم بتوعية المواطنين بتوفير المعلومات لهم والتأثير عليهم لبلورت رأي عام موحد يمثل اتجاهها سياسيا محددًا، بالإضافة إلى الدور المهم الذي تؤديه في تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية إذ تعتبر مدارس لتلقين مبادئ ممارسة السلطة.

(6) وسائل الإعلام: لهذه الوسائل دور مهم في عملية التنشئة السياسية، وهذا من خلال ما توفره من معلومات سياسية ومن مجالات مختلفة، وتساهم في تكوين وترسيخ القيم، وكلما واکب ذلك تطوّر تكنولوجي كلما سمح بتوفر وإنتشار وسائل الإعلام أكثر وبالتالي انتشار المعلومة بشكل أسرع، كما تعتبر قنوات إتصال بين الحكام والمحكومين من خلال نقل معلومات عن قرارات وسياسات الحكومة وفي المقابل تنقل مطالب الشعب وإنشغالاته إلى السلطة، وهذا التواصل بين السلطة والشعب خصوصا إذا كانت السلطة تستجيب وتتفاعل مع المطالب من شأنه أن يعكس صورة إيجابية عن النظام مما يكسبه المساندة وبالتالي ترسيخ الثقافة السياسية السائدة لوجود انسجام بين النخبة والشعب، كما تقوم بربط المجتمع المحلي بالقومي والتوعية حول القضايا الوطنية¹، وهذا من شأنه تنمية شعورهم بالمواطنة والإلتناء، إضافة إلى نشر أفكار ومعايير أو سلوكيات جديدة تساهم في الخروج بالمجتمع من الوضع التقليدي الذي يميّز بالإذعان والخضوع أو من المجتمع السلبي إلى الإيجابي أين يشعر أفرادهم بقدرتهم على التأثير والتغيير ويدافعون على حقوقهم وحرياتهم السياسية.

(7) البرلمان: يعد البرلمان أيضا من مؤسسات التنشئة السياسية و لكن يكون تأثيره أكثر في مرحلة معينة وهي مرحلة النضج²، هذه المرحلة التي يزيد فيها الإدراك والوعي حول مجريات الحياة السياسية، ويراجع فيها الفرد معارفه وقيمه التي اكتسبها قبلا، ولذلك يتابع أعمال البرلمان بكل وعي وإدراك لضرورة وجود منبر يمثله، أين يتم تمثيل مختلف أطراف المجتمع، وهذا ما يغرس لدى الفرد قيم المشاركة والتمثيل الذي كان بإختيار الشعب، مما يؤدي إلى الإستقرار ويضفي الشرعية على نظام يكون أعضاؤه مسؤولين تجاه من اختارهم، وهذا ما يكسب الفرد قيم المساءلة والمحاسبة لمتابعة أعمالهم، إضافة إلى قيام البرلمان بالتنشئة على الدور وهذا مرتبط

¹ .كمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 338.

² . المرجع نفسه، ص 237.

بأعضائه حيث يمكنهم من معرفة كيف تتم العملية التشريعية وقواعدها، وقد أصبحت البرلمانات في الدول الديمقراطية أكثر إنفتاحاً على الجمهور، من خلال الأيام المفتوحة على البرلمان أو بالإعتماد على وسائل الإعلام لبت جلساته مباشر مع إمكانية التواصل المواطنين مع أعضائه، وهذا ما من شأنه ترسيخ قيم الشفافية والحرية والمساءلة.

(8) البلديات: يمكن أيضاً لأعضاء البلدية المشاركة في عملية التنشئة السياسية بإرساء ثقافة المال العام وإحترام الحقوق، من خلال العديد من الممارسات التي يجب إعتمادها في هذا الإطار وتمثل في ما يلي¹:

- ممارسة الإستقلالية في تسيير الأمور المحلية، لأنّ أعضاء المجلس منتخبون ويستمدون شرعيتهم من الشعب.
- إطلاع المواطنين على موازنة البلدية وتفاصيل الرسوم المحلية وأسسها القانونية، من خلال بيانات أو منشورات موضحة، كما يتم الإجابة على إستفسارات وتساؤلات المواطنين .
- الإلتزام بالشفافية و إعلام المواطنين بسير الأعمال من تقديم معلومات حول تكاليف المشاريع والمساهمين في التمويل والمشرفين، إضافة إلى الشفافية المالية في مختلف القضايا المحلية.
- الإنتظام في لجان وهيئات بهدف تحسين إدارة المال العام المحلي، ومتابعة المساهمات والنفقات وكيفية إدارة أموال صندوق البلدية، لأنّ المواطن هو الرقيب الأول على أعمال المجلس الذي انتخبه و اختاره فله الحق في المشاركة في أعماله ومراقبته ومساءلته.
- فتح الأبواب أمام المواطنين من خلال نقاشات محلية حول مختلف القضايا الحياتية التي تمهم.

3 - مقومات الثقافة القانونية و السلوك الديمقراطي لبناء منظومة الحكم الرشيد:

إضافة إلى هذه الأساليب والممارسات لتنشئة أفراد المجتمع من خلال مختلف هذه المؤسسات، نجد أنّه من الضروري تنشئتهم على ثقافة قانونية قوامها العلم بالقوانين واحترامها، وهذا من خلال إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم (الحريات العامة وأساليب ممارستها والقيود الواردة عليها)، ويكون هذا بالتوعية القانونية وتنظيم ملتقيات وحملات مكثفة وحتى اعتماد مبادئ القانون ضمن المواد التعليمية لتنشئة الأجيال الصاعدة عليها، فالثقافة القانونية تعدّ أحد الروافد المهمة التي تقوي شخصية الفرد وتجعله

¹ . انطوان مسرة، مرجع سبق ذكره، ص 142.141.

العميق للعبة الديمقراطية ومتطلباتها، ويتجذر بضرورة الالتزام بكل هذه المتطلبات وتقبل النتائج حتى ولو كانت ضد المصالح الخاصة والضيقة للأشخاص وإنما المهم هي المصلحة العامة.

 الثقافة الديمقراطية: إن انضاج السلوك الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطية، والتي تمثل القيم الحاضنة للديمقراطية من قيم احترام الآخر، الاختلاف، التنوع، التعددية وحقوق الإنسان، فتعميق الخيار الديمقراطي يكون بتجذير الثقافة الديمقراطية في الواقع المجتمعي، فهي ليست فقط إجراءات سياسية أو قانونية، وهي أيضا ثقافة تشجع وتدفع الجميع للمشاركة في المجال السياسي باعتباره حق من حقوق المواطنين أين يمكنهم حتى تبوء مواقع قيادية فيه، وهذا ما يتطلب تنمية التجارب الأهلية والمدنية والتطوعية، لأنها تساهم في توسيع المجال العام وتحد من تعول الدولة وتعمق من خيار المشاركة والتداول والمسؤولية العامة، والهدف من كل هذا السعي لتكريس ثقافة حقيقية متجذرة في نفوس الأفراد وليست سطحية، وهذا من خلال التربية والتعليم لتقليص الفجوة بين الفضاء النظري والواقع التجريبي لعملية الترسخ الثقافي الديمقراطي.

 الإرادة الديمقراطية: إن الإرادة الإنسانية هي أساس تحقيق الديمقراطية في الواقع الاجتماعي، من خلال مقاومتها لكل العقبات والصعوبات ومواجهة كل آثار الاستبداد في الحياة الثقافية والسياسية، وهذا ما ندركه من خلال تجارب التحول الديمقراطي في العالم المعاصر، إذ نجد أن لإرادة الشعوب والمجتمعات الدور المركزي فيها، فلا يكفي فقط إدراك أهميتها بل أيضا الإرادة الاجتماعية والفعل الاجتماعي المتواصل، وهذا ما يمثل البنية التحتية لمشروع الديمقراطية إذ أن التحولات التي تكون بعيدة عن هذه الإرادة، تفتقد العمق السياسي والاجتماعي الذي يسندها ويجعلها حالة سياسية وثقافية واجتماعية لا يمكن التراجع عنها، من خلال مطالبة هذه الإرادة المجتمعية بما والدفاع عن قيمها وتضحي من أجل تكريسها على أرض الواقع.

خاتمة:

لكل مؤسسة من هذه المؤسسات أساليب ووسائل تعتمد عليها لنقل وتغيير وخلق ثقافة سياسية، والثقافة السياسية التي نسعى إلى تكريسها وتربية النشء عليها هي الثقافة الديمقراطية المساهمية التي تتميز بمقومات تمكنها من تحقيق الاستقرار والتنمية وبالتالي الرقي للمجتمعات والانتقال بها إلى ما هو أفضل وهذا ما يمثل هدف الحكم الراشد، ومن هذه القيم والتي تمثل مبادئ الديمقراطية و قواعد الحكم الراشد التي من الضروري تنشئة الأفراد عليها نجد: سيادة القانون، المساءلة، حرية التعبير، قبول الآخر والإختلاف، التعددية، النزاهة، الشفافية، تحمّل المسؤولية، مكافحة الفساد، كفاءة الأداء الحكومي،

التداول السلمي على السلطة وكل هذا ما يساهم في بناء هذه الثقافة السياسية التي تمكن المواطن من المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تحميه، من خلال تنميتها وتعزيزها لحس المواطنة والانتماء، وتشكيل سلوك ديمقراطي قوامه الوعي، الثقافة، والإرادة، وهذا ما يمكنه ليكون مواطناً فاعلاً في تكريس وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في إطار خصوصية كل مجتمع مما يساهم في تقويم نظامه السياسي وضمان إستقراره ودفعه للتطور.

قائمة المراجع:

1. بالغة العربية:
2. الجاسور ناظم عبد الواحد: موسوعة علم السياسة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2009 .
3. الخزرجي ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 2004.
4. الرشيدى براك صنت و الرشيدى أحمد عبيد: دور المدرسة في التنشئة السياسية لطلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت، المجلة التربوية، العدد 113، الجزء 1، جامعة الكويت، ديسمبر 2014.
5. الظالمي حيدر عبد الرضا: الثقافة القانونية و أهميتها للإنسان، على موقع <http://www.al-hodaonline.com/np/21-9-2010/thmn/1a11lpf.htm> ، تم الاطلاع يوم 2017/07/3، على الساعة 21:00.
6. العبيدي إبراهيم: مفهوم القيم في القرآن الكريم ، على الموقع: http://mawdoo3.com/مفهوم_القيم_في_القرآن_الكريم
7. الفرنجي نادين: مثلث النهضة التنموية و التربية و الحكم الصالح، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2012.
8. المنوفي كمال: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر و التوزيع، ط1، الكويت 1987 .
9. كمال بلخيري و عادل غزالي: متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي، ورقة مقدّمة في المنتدى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007 .
10. بوحامدة جيلالي و محمد آدم محمد: واقع تحقّق الأهداف التربوية للتنشئة السياسية في المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جوان 2010 .

11. بوحنية قوي و آخرون: المجتمع المدني المغربي و رهانات الإصلاح، عمان، دار الراجية للنشر و التوزيع، 2015 .
12. حليلو نبيل: التنمية و الثقافة السياسية: أية علاقة؟، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 8، جوان 2012.
13. سعدي و داد: التنشئة السياسية للكشافة الإسلامية الجزائرية: تاريخ و عبر، مجلة فكر و مجتمع، العدد 31، بن عكنون، طاكسيج للدراسات، 2016.
14. عبد التواب عبد الوهاب : دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني لدى طلابها، مجلة دراسات تربوية، العدد 56، 1993.
15. عبد الله عبد الخالق: حكاية السياسة، ط 1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2006.
16. كريم حسن: مفهوم الحكم الصالح، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية بيروت، ط 1، 2004 .
17. محمد ثامر كامل : المجتمع المدني و التنمية السياسية، ط 2، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012
18. مرزوقي عمر: المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015 .
19. مسرة أنطوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، المستقبل العربي، ع 310، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
2. باللغة الأجنبية:

1 – Belmioub Mohamed Cherif: Les institutions de l'économie de marche a l'épreuve de la bonne gouvernance, Revue Idara, Ecole national d'administration, Alger, Algérie, 2005.

2 – Gaudin Jean Pierre: Pourquoi La Gouvernance ? Presse de la Fondation Nationale Des Sciences Politiques, Paris, 2002.

3 – Greenstein Fred: Political Socialization, International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol 14, 1968 .

- 4 - Hyman Herbert: Political Socialization, in The Psychology of Political Behavior, New York, Free Press of Glencos, 1959.
- 5 - Lakhlef Brahim: La Bonne Gouvernance, Dar el Khaldounia, Alger, 2006.
- 6 - Mucchielli Alex : L'Identité, Paris, PUF, 1994
- 7 - Pye Lucian: Political Culture, International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol 12, 1968.
- 8 - Verba Sidney: Comparative Political Culture, in Political Culture and Political Development, New Jersey, UP, 1965.
- 9 - UNESCO : Medias et Bonne Gouvernance en Afrique, Gabon , 2010.
- 10 - S .A : Les Processus de Socialisation et la Construction des Identités Sociales, Cned_Académie en ligne Séquence 6_SE 11